

فيعطيهما مع بنت مخاض وجيرانا ومع حقة وياخذ جيرانا ومع ويتفق  
 قوله قوله واد الميتة قوله سلمة جملة حالمة خرج بها ما اذا كانت  
 ابله معيبة فانه لا يصعد الجيران لان واجبهما معيب والجيران  
 للتفاوت بين الكلبين وهو فوق التفاوت بين المعيبين بخلاف  
 نزوله مع اعط الجيران فجاء لنتبرعه بالزيادة فتأمل ويعطيه اي  
 السعي اي يعطى المالك لاسي الجيران وعبارة المخرج وت يعطيه اي  
 اي الجيران نفقة اي فضة وقد حرم لان الدرهم النفقة قد يرضى فضة  
 وحيد بداي قيمته تاي ذلك وهو غير من يغفل عنه كثير من  
 الطلبة ويذهب الي ان الدرهم هو الذي ياي اربعة من القصة  
 وهو يزيد على قيمة نشاة العربك اهل كذا ما مشى ولد صعوب  
 درجتيه فاذكره لاربع مناعلي ترجيح النووي من اجراء التنية كان  
 يصعد من بنت المخاض الي التنية عند تقدير ما بينهما اه اذ  
 هذا عند عدم التقرب من جهة المخرجة كان كان عنده نحو وعزرون  
 وعدم بنت المخاض فله ان يصعد للحقبة وياخذ جيرانا بشرط اعلم  
 بنت اللبون فلو كان عنده بنت لبون لا ينفقها ويؤيد دفع حقة  
 لوجود التقرب في جهة المخرجة كما لو كانت التقرب في غير جهة المخرجة  
 فلا يصح كان واجبه بنت اللبون وعند بنت المخاض فله  
 ان يصعد الي الجنة وان كانت بنت المخاض اقرب الي بنت اللبون  
 منها لا يهيبست في جهة المخرجة بل التي في جهتها الحقبة وهو مدونة  
 فتأمل **فصل** في بيان نصاب الغنم من الضان الجهم  
 الضان جمع ضان كوكب وركب للذكر وضان لثني الانثى والمخرج ما عر  
 للذكر وما عر لثني الانثى زبي الهاستة واجذعت قبلها ويعبرون بها  
 انثى ان كانت عنده اناثا كلها او بعضها اناث وحدها فيما يان قوله بفتح  
 العين وكما باسكانها قري بها في السبع فحق اقتضار التنية على الفتح  
 قصور لا يختلفون في ذلك في في العدة المذكور وارجحية نسبة

قوله فانه  
 حقه عداوة  
 الجيران  
 الكبير

ال

الوارث قبيلة ومهربية باسكان الهاستة الي مهرة قبيلة اخري  
 ولا يؤخذ ناقص من ذكره واو سباب العقب في الزكاة كما في ثم ثمة  
 الموض والعيب والذبح والصغر وردة النوع اخرج كامله الاثني  
 سلمة وان لم يوق بان كان الواحد مستقرا ولم يوجد عنده من  
 الكامل الا البعض فيجب دفع الكامل ويتم بالتناقض مثال ذلك  
 ما بيان من الغنم ليس فيها صحيح الا واحدا اخرجها مع منبضة  
 ولذا قال في العباب فان كان الكامل دون العرض كالتقي شاة  
 فيها كاملة فقط اجزائه كاملة ونافضة بالقسط اي بحيث يكون  
 نسبة قيمة الماخوذ الي قيمة النصاب كنسبة الماخوذ الي النصاب  
 اه عناني على المخرج وكقوله بفتح الهمة وري بقية الاربعة  
 البالموجع والعصر الالمامل اي المالك فيمكن بخلافه  
 فلا تجزي فيها الحامل لان الحبل عيب هذا ليرة اهلها كالا ليريه  
 ان يتبع المرعي الا حاصله انا لانها المالك فنكفتم رها الي البلد  
 ولا نقلها عن فنكفتم ان يتبع المرعي اه وافيتهم عطفا على  
 جمع فبا بكر الفاء وهو الموضع الواسع **فصل** في نكح  
 الخليفة من اهل الزكاة في نصاب اي بان يبلغ مجموع المالكين المخلو  
 نصابا كعشر من مئتها او يكون مجموع المالكين اقل من نصاب ولكن  
 لاحدهما نصاب كعشرة لزيد خليطها بعشرة لعمرو وانفرد زيد او عمرو  
 بثلاثين فعلى صاحب العشرة فحق شاة وعلا صاحب الاربعين  
 اربعة اجناس لان مجموع المالكين خمسون ولا خطالة فيما اذا كانت  
 الخليطان شاة وانفرد كل منهما بتسعة عشر ثم ان قوله المالكين الخليطان  
 ثنية خليط فاعيل بمعنى فاعل اي الخليطان اي الشخصان الخليطان  
 بزيك ان بالبا المفاعل كزكاة الشخص الواحد والخليطان ثنية خليط  
 فاعيل بمعنى مفعول اي والمالكين الخليطان بزيك ان بالبا المفاعل  
 كزكاة الواحد وقوله الخ من اهل الزكاة يقتضي الاول وقوله اي كزكاة المال

كافي

قوله وري شاة كانت  
 اوبالة او نفقة  
 عليها هذا الاسم  
 خمسة عشر وعلقت  
 ولا يما قاله الا عربي  
 والموصوفى الي ان  
 تربي والدعا اه  
 طين

Copyrighted material